PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي- البنية والمكونات

الأستاذ حابة مختار
جامعة بومرداس

ملخص

يغطي البرنامج الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004؛ وخصص له غلاف مالي قدر بحوالي 7 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل بالدينار الجزائري حوالي 525 مليار، منها 380 مليار دينار(72.38% من غلاف البرنامج ككل) خصصت للشريحة الأولى من البرنامج والتي تغطي الفترة 2001 - 2002.[1] يمكن القول بأن مكوناته تتحدد حسب الأهداف التي جاء من أجلها، والمعايير التي اعتمدت في تحديد المشاريع التي تم اختيارها، والأنشطة التي تقرر القيام بها من قبل السلطة العمومية. هذا البرنامج تمت المراهنة عليه في إحداث دفعة اقتصادية قوية تعطي للاقتصاد الوطني الديناميكية التي تنقصه.

المقدمة:

على الرغم من الجدية التي تميزت بها سياسة الإنماء الجزائرية خلال فترة السبعينات وعلى الرغم من الفعالية الكبيرة التي ميزت أسس الإنماء التي اعتمدت أنداك، إلا أن الاقتصاد الجزائري وعلي الرغم من الترقب و المتوقع الذي كان ينظره الكثير من الخبراء الاقتصاديين أنداك في إن الاقتصاد الجزائري سيبلغ من مستويات التطور والنمو خلال الثمانينات ما يؤهله لاحتلال الريادة ضمن مجموع الدول السائرة في طريق النمو،إلا إن هده التوقعات سرعان ما بدأت تتلاشي، خاصة مع مطلع الثمانينات بعد انفجار أزمة المديونية العالمية

والتي يرجعها الكثيرين(بالنسبة للدول النامية) إلي توقف المشاريع الإنمائية بالكثير من الدول، فالجزائر والتي كانت مديونيتها الخارجية لا تتجاوز 02 مليار دولار في منتصف السبعينات ارتفعت مديونيتها خلال الثمانينات لتصل مستويات 20 مليار دولار و هدا راجع لكثير من الأسباب أهمها أزمة النفط العالمية التي أثرت علي عائدات الجزائر من العملة الصعبة و ما ترتب عنها من انعكاسات سلبية مست كل أنشطة الاقتصاد الوطني وقطاعاته، مما دفع بالسلطات الجزائرية أنداك إلي الشروع في إصلاحات اقتصادية متتالية،عززت لاحقا بإصلاحات مدعمة من طرف مؤسسات بزيتون وودر، هده الأخيرة كان لها الكثير من التأثيرات السلبية علي المستوي الاجتماعي(التكلفة الاجتماعية) ، خاصة فيما يتعلق بتسريح ما يزيد عن 400 ألف عامل، وتدني القدرة الشرائية للمواطنين بسبب التخفيض المستمر الذي عرفته قيمة الدينار الجزائري، إلا أنها أي هده الإصلاحات أعطت بعض إن لم نقل الكثير من النتائج الايجابية خاصة فيما يتعلق بمناخ الأعمال الجزائري، الذي بدا شيئا فشيئا يستهوي الكثير من رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب.

بعض المؤشرات الدالة علي تحسين مستوي الأداء الاقتصادي الجزائري وإن كانت إلي حد مرضية، إلا أنها لم تبلغ بعد مستوي طموحات السلطات الجزائرية المتطلعة الى مستوى أداء اقتصادي يسمح للجزائر باحتلال الريادة ضمن مجموع الاقتصاديات العربية الأفريقية والنامية عموما. وهو الطموح الذي حرص علي تجسيده من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المراهت عليه ليس فقط من قبل المراقبين الجزائريين لكن حتى من قبل الأجانب.

هذا البرنامج أبعاده أسسه وغاياته نتعرف عليها من خلال هذه الورقة.

أولا: ضرورة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 ــ 2004

مع نهاية النصف الثاني من عقد التسعينات، والتي وافقت بلوغ العجز في ميدان السكن، ومعدل البطالة، ومعدل الفائدة، ومخزون المديونية الخارجية مستويات قياسية في مقابل معدل نمو اقتصادي ضعيف(3.2% عام 1999، 2.4% عام 2000، و2.1% عام 2002)، أدركت السلطات الجزائرية جيدا بأنه في اقتصاد مثل الاقتصاد الجزائري الذي لا يزال يعاني من تعثر الإصلاحات الهيكلية والمؤسساتية(خصخصة القطاع العمومي، إصلاح النظام المالي)، لا يمكن التعويل على آليات السوق وحدها لبعث النمو الاقتصادي بقادر كافي على الاستجابة للحاجيات الضرورية للمجتمع، خاصة في ميداني التشغيل والسكن. مثال ذلك العجز يعود إلى كون القطاع الخاص الوطني الحديث النشأة، وبالتالي لم يكن قادرا على تحقيق النمو الاقتصادي بالمعدلات المطلوبة. كما أن المناخ الاستثماري الوطني مقارنة بالمناخيات الاستثمارية للبلدان المجاورة والمنافسة، هو الآخر كان ضعيفا، بحيث لم يكن قادرا على جلب الاستثمار الأجنبي بالقدر الكافي الذي يجعل منها محركا قادر للنمو الاقتصادي المطلوب.

ورغم وعي السلطة الجزائرية بهذا العجز في الأداء الاقتصادي والقصور عن تحقيق الأهداف المتوخاة، فإنه لم يكن بإمكانها قبل حصول الفورة النفطية في عام 2000 وضع برنامج طموح لإنعاش الاقتصاد الوطني، ذلك على الأقل لسببين أثنين هما: أولهما، عدم توفر الدولة على الموارد المالية اللازمة؛ وثانيهما،

الحيلولة دون اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز بسبب الانضباط في المالية العامة كما تروج له وتوصي به المؤسسات النقدية والمالية الدولية في برامج الإصلاح الاقتصادي المتبعة في كافة البلدان النامية، وذلك طبقا لروح النظرية الاقتصادية الليبرالية والنيوليبرالية المستوحاة منها.

إن توفر الجزائر على موارد مالية معتبرة ومتزايدة منذ بداية عام 2000 نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار المحروقات؛ وكونها مضطرة لإنفاقها بطريقة أو أخرى، أتاح لها فرصة ثمينة تتمثل في وضع وتنفيذ البرنامج الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي الوطني. الإنعاش الذي يتم أساسا من خلال دعم الطلب الكلي الداخلي وتطوير وتوفير المزيد من الهياكل التحتية اللازمة.

إن دعم الطلب الداخلي كان يمكن أن يتم من خلال زيادة القدرة الشرائية للمواطنين. وهو لم صانع القرار الاقتصادي الجزائري بصدد رسم وتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004. بل اختار كما هو معلوم أن تتم زيادة الطلب الداخلي كمحرك للنمو الاقتصادي من خلال النفقات التجهيزية العمومية.

بصدد ذلك كان على السلطة الجزائرية أن تقوم أولا وقبل كل شيء بتحديد الخيارات التي يتم وفقها دعم الطلب الداخلي. بمعنى أدق، تحديد مكونات الطلب الداخلي التي ينبغي دعمها. بصفة عامة، تكونت لدى السلطة الجزائرية قناعة هامة مفادها أنه لن يكون هناك نموا اقتصاديا مدعوما وبالمستوى المتوخى ما لم يتم تحضير الفضاء الاقتصادي الوطني تحضيرا جيدا وتطوير القدرات الإنتاجية المحلية وتعبئة الادخار الوطني، وخاصة دعم الطلب الداخلي.[2] إذ أنه هناك مناطق عدة من الوطن لا يمكنها أن تتطور من تلقاء

نفسها، ودون دعم من السلطة يكون يسمح بتأهيل الموارد البشرية وتعبئة الادخار المحلي وترقية الاستثمار الخاص الوطني.[3] كما أن بعث الأنشطة الإنتاجية الزراعية والصيد البحري وغيرهما من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، كلها تتطلب دعم من الدولة.[4] بهذا الصدد ارتأت السلطة بأن أحسن تخصيص لعائدات المحروقات هو تمويل برنامج إنعاش اقتصادي يكون عموده الفقري تجديد وتطوير التجهيزات العمومية، مثل الهياكل التحتية والسكن والبحث العلمي والتكوين وغيرها.إن الهدف من كل ذلك هو خلق ديناميكية في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية يكون من شأنها أن تضمن في الأمدين المتوسط والطويل نموا اقتصاديا مدعوما مستحدثا للثروة ولمناصب العمل.

1- أهداف البرنامج الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي

في تقديرنا فإن البرنامج الثلاثي الخاص بدعم الإنعاش الاقتصادي جاء باعتباره قبل كل شيء سياسة مرافقة للسياسات التصحيح الهيكلي والمؤسساتي، وبالضبط لسد العجز الذي سجلته هذه الأخيرة فيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي الضعيفة التي لم تكن كافية للاستجابة للطلب الاجتماعي المتنامي، سواء فيما يخص العمل أو السكن؛ أو تحسين مستوى معيشة المواطن بصفة عامة.

هناك أهداف عملية وأخرى نوعية جاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من أجل تحقيقها. أما الأهداف العملية فتتمثل فيما يلي:[5]

- تنشيط الطلب الداخلي باعتباره سيكون في المستقبل بمثابة محرك قوي للنمو الاقتصادي المدعوم.[6]

- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للقيمة المضافة ولمناصب العمل، مثل الوحدات الإنتاجية الزراعية والمؤسسات الاقتصادية المحلية الصغيرة والمتوسطة.

- إعادة تأهيل الهياكل التحتية، خاصة تلك المتعلقة بدعم المؤسسات الاقتصادية المنتجة للقيمة المضافة و كذلك تلك التي تدعم تأهيل الموارد البشرية وتحسن من مستوى حياة السكان من خلال التأثير إيجابا على الشروط الاقتصادية والثقافية والبيئية. كما يهدف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كذلك إلى تقليص اختلال التوازن الجهوري قدر المستطاع حتى لا نقول إلغائه تماما.

أما الأهداف النوعية فهي الأهداف المتعارف عليها والتي تسعى إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية الوطنية لأي بلد كان. إنها أهداف تتعلق بالغاية من النشاط الاقتصادي نفسه. أي أنها تتمثل في رفع مستوى معدل النمو الاقتصادي الوطني إلى الحد الذي يسمح ليس فقط بمواجهة اليد العاملة التي تصل إلى سوق العمل سنويا فقط وتوفير مناصب العمل اللازمة لها؛ بل وبامتصاص البطالة المتراكمة للسنوات السابقة، وكذلك سد أو على الأقل تقليص العجز المسجل في مختلف الميادين الأخرى، مثل السكن. إن مثل هذه الأهداف، إذا تحققت يكون من شأنها تحسين مستوى معيشة السكان وهو الغاية النهائية للبرنامج.

تجدر الإشارة إلى أن برنامج الإنعاش الاقتصادي أهتم بمختلف هذه الجوانب، إلا أن التخصيصات المالية التي تضمنها تبين بأنه هناك أولويات أولها الاهتمام والتركيز أكثر على تحسين ظروف معيشة السكان؛ وفي الدرجة الثانية يأتي تطوير الهياكل والبنى التحتية؛ وبعداهما يأتي الدعم المخصص لكل من الموارد البشرية والأنشطة الاقتصادية المنتجة.[7] في الأخير، وبدرجة أقل، يأتي كل من حماية البيئة والبنى الإدارية المختلفة.[8]

2- مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي[9]

يغطي البرنامج الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004؛ وخصص له غلاف مالي قدر بحوالي 7 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل بالدينار الجزائري حوالي 525 مليار، منها 380 مليار دينار(72.38% من غلاف البرنامج ككل) خصصت للشريحة الأولى من البرنامج والتي تغطي الفترة 2001 - 2002.[10] يمكن القول بأن مكوناته تتحدد حسب الأهداف التي جاء من أجلها، والمعايير التي اعتمدت في تحديد المشاريع التي تم اختيارها، والأنشطة التي تقرر القيام بها من قبل السلطة العمومية، والتي تتمثل أساسا فيما يلي:[11]

- إتمام المشروعات التي كانت في إطار الإنجاز
- إعادة الاعتبار إلى الهياكل التحتية و القيام بصيانتها
- مستوى نضج المشاريع
- مدى توفر الوسائل وطاقات الإنجاز، خاصة منها الوطنية
- مشاريع وأعمال جديدة، تكون تستجيب لأهداف البرنامج، وجاهزة للانطلاق الفوري فيها.

بصفة عامة، هذه هي المشاريع والهام التي ينبغي القيام بها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والمعايير والمبادئ التي تم اعتمادها لاختيار كل ذلك. أما إذا أردنا أن ندقق أكثر في مكونات لبرنامج فينبغي ألتعرض إليها من خلال توزيعا القطاعي، وهو ما سنقوم به مباشرة فيما يلي:

أ- دعم الأنشطة الإنتاجية والتنمية المحلية والموارد البشرية: بهذا الصدد، تم التركيز على كل من الزراعة والصيد البحري، باعتبارهما قطاعان حيويان، حيث أن قيمة الغلاف المالي الذي خصص لهذين القطاعين قدر بـــ 74.5

مليار دينار جزائري، منها 9.5 مليار للصيد البحري.[12] فالجزائر، كما هو معلوم، توجد منذ ما لا يقل على ثلاثة عقود من الزمن في تبعية متزايدة للعالم الخارجي في الميدان الغذائي.فهي تستورد سنويا ما يزيد عن 3 مليارات من الدولارات من المواد الغذائية؛ كما أنها تستورد كميات معتبرة من الأسماك المجمدة؛ وذلك رغم الطبيعة الزراعية لبلدنا وتوفره على مياه بحرية تمتد على مسافة حوالي 1200 كلم. هذا يعود لأسباب عدة بكل تأكيد، منها فشل السياسات الزراعية المتبعة أحيانا وعدم تحقيقها للأهداف المتوخاة منها أحيانا أخرى, أما قطاع الصيد البحري فيمكن القول بأن لم يحظى بالأهمية التي يستحقها.

ب- التشغيل والحماية الاجتماعية ودعم الخدمات العمومية وتحسين شروط المعيشة والتجهيزات الهيكلية: فيما يخص التشغيل، يركز البرنامج الثلاثي للإنعاش الاقتصادي على الأشغال ذات كثافة العمل والتي يخص بها ولايات الوطن الأكثر حرمان. بلغة الأرقام، فإن البرنامج يهدف إلى تحقيق 70 ألف منصب شغل بكلفة 7 مليار دينار جزائري، أي بمعدل حوالي 23 ألف منصب شغل سنويا.

أما فيما يخص الحماية الاجتماعية، فإن البرنامج يستهدف الفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للفقر والحرمان والمشاكل الاجتماعية والنفسية.كما يستهدف إعادة الاعتبار المؤسسات المختصة ولى اقتناء 500 حافلة نقل مدرسي لصالح البلديات المعزولة والمحرومة. من أجل تحقيق هذه الأهداف يتم تخصيص غلاف مالي قدره حوالي16 مليار دينار جزائري.[13]

أما فيما يخص جانب برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المتعلق بالأعمال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية فإن الغلاف المالي المخصص له يقدر بحوالي 210.5 مليار دينار جزائري. وهو بالتأكيد مكون أساسي من مكونات البرنامج. يتكون هذا الجانب من ثلاثة فروع هي: تجهيزات هيكلية ونية، إعادة إحياء مناطق ريفية في مناطق جبلية، وفي والواحات والهضاب العليا، السكن والعمران.

أما التجهيزات الهيكلية الوطنية فتشتمل على كل من هياكل الري والسكك الحديدية والأشغال الكبرى والاتصالات. لقد تم تخصيص حوالي 143.9 مليار دينار جزائري لهذا الغرض؛ وهو يهدف إلى تحسين شروط معيشة سكان المراكز العمرانية الكبرى حيث توجد جيوب فقر وإقصاء لأعداد هائلة من السكان. كما أنه من خلال إعادة تشكيل المناطق الريفية سيتم وضع حد لنزوح سكان الريف، خاصة خلال عقد التسعينات من القرن المنصرم. يوزع الغلاف المالي المذكور والمخصص لهذه الغرض كما يلي:[14] هياكل الري بقيمة 31.3 مليار دينار؛ هياكل السكك الحديدية حوالي 54.6 مليار دينار، أما حصة الأشغال العمومية فهي 45.3 مليار دينار والباقي حوالي 10 مليار دينار هو غلاف الاتصالات.

ج- السكن والصحة وتطوير الموارد البشرية والتربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني: فيما يخص السكن، ومن أجل بعث صيغة البيع الإيجار، سجل 20 لف مسكن ريفي، يتم إنجازها في المناطق الريفية الجبلية والهضاب العليا والجنوب.[15] أما قيمة الغلاف المالي المخصص لهذا الغرض فتقدر بحوالي 9.1 مليار دينار جزائري.

كما أولي اهتمام خاص للتطوير الموارد البشرية، وذلك باعتبارها هو الغاية لكل نشاط أو برنامج اقتصادي. ولعل الغلاف المالي الكبير الذي خصص للمشاريع العديدة والمختلفة التي تضمنها البرنامج هي خير دليل على ذلك. إذ بلغت قيمة الغلاف المالي ما يزيد عن 90 مليار دينار جزائري.[16]

أما الجانب الخاص بالتربية الوطنية فيهدف البرنامج إلى تحسين أداء المنظومة التربية من خلال العمل الاستدراكي في المناطق الريفية والمراكز الحضارية ذات تركز الكثافة السكانية، وبالتالي رفع قيمة مؤشر التمدرس، أي الحد من البعد الذي تعرفه ظاهرة التسرب، هذا بصفة عامة. كما يهدف كذلك إلى إعادة تأهيل المؤسسات التربوية وذلك بتجهيزها بالمستلزمات اللازمة كالكهرباء والماء والتدفئة والتهوية، إنجاز المرافق اللازمة كالمطاعم المدرسية والنظام الداخلي للتلاميذ الساكنين بعيدا من مؤسساتهم التربوي، وبالتالي تشجيع عودة السكان النازحين.

أما قطاع التكوين المهني باعتباره يلعب دورا أساسيا هاما في الأخذ بيد الشباب المتسربين من المنظومة التربية الوطنية على مستوى التعليم الأساسي. أي توفيرا لهم تكوين يمكنهم من الاندماج في الحياة العملية.

أما على مستوى التعليم العالي والبحث العلمي فالبرنامج جاء مكملا للجهود التي تبذل سنويا في إطار قانون المالية.وكلاهما يهدف إلى تحسين شروط حياة وعمل المعنيين. يقدر الغلافي المالي المخصص لهذين القطاعين بحوالي 31.2 مليار دينار جزائري.

أما فيما يخص الصحة والسكان، فيركز البرنامج على على أولوية إعادة تأهيل الهياكل الصحية، سيما هياكل العلاج. ويقصد بإعادة الاعتبار كل من

الجانب التنظيمي وتجديد الهياكل وكذلك التجهيزات الطبية المختلفة. كما يسجل في البرنامج إتمام عملية إنجاز مشاريع صحية هامة جديدة، وقد خصص لهذا القطاع غلاف مالي قدره 14.7 مليار دينار.[17]

د- الشبيبة والرياضة والثقافة والاتصال والشؤون الدينية: بالنسبة للشبيبة والرياضة ركز البرنامج على إعادة تأهيل الهياكل الرياضية المجودة. وثانيا على إنجاز هياكل جديدة، بما فيها هياكل الترفيه. و قد خصص لهذا القطاع غلافا ماليا قدره 4 مليار دينار.

أما الثقافة والاتصال فتم التركيز على أعمال الترميم والإصلاح وتجهيز بعض المعالم والهياكل الأثرية والثقافية بهدف حماية التراث الوطني من التلف والضياع. كما يهدف البرنامج كذلك إلى إحياء الثقافة وبعثها من جديد. ويقدر الغلاف المالي لهذا القطاع بمبلغ 2.3 مليار دينار.[18]

أما الشؤون الدينية فسجل برنامج الإنعاش الاقتصادي مشروعا يخص إعادة تأهيل بعض المساجد التاريخية وبناء حوالي عشر مقرات مديريات شؤون دينية.

ثانيا: حصيلة إنجازات البرنامج الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي

بالتأكيد فإن البرنامج الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي لم يكن يهدف إلى التغلب تغلبا مطلقا على كل الإفرازات السلبية ـــ و ما أكثرها ـــ للأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال السنوات السابقة؛ بل جاء من أجل استخدام الفوائض النفطية استخداما عقلانيا، وذلك في:

- المجالات التي من المؤكد حجم المبادرة الخاصة، الوطنية والأجنبية، عن الاستثمار فيها، مثل الهياكل التحتية بصفة عامة، وتحديث وتطوير خدمات الإدارة والقضاء، والصحة والبحث العلمي.

- المجالات التي كانت مساهمة المبادرة الخاصة فيها غير كافية، مثل القطاعات الاجتماعية، كالسكن والصحة والتعليم بجميع مراحله.

بتعبير آخر، فإن البرنامج الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي جاء كمرافق ومكمل للمبادرة الخاصة، وذلك في سياق الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية الجارية منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين والتي تميزت بتكلفتها الاجتماعية الباهظة، سيما فيما يخص البطالة واتساع رقعة الفقر وعدد الفقراء، وتدهور القدرة الشرائية للمواطن بصفة عامة.

حسب الحصيلة التي تم إعدادها من طرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، فإن نسبة إنجاز البرنامج كانت كبيرة جدا. إذ أنها قاربت المائة بالمائة. فعند نهاية الفترة التي غطاها البرنامج بلغت هذه النسبة ما يلي:[19] 11811 مشروعا، أي ما يعادل حوالي 73%. 4093 مشروعا قيد الإنجاز، أي ما يعادل 26%. و159 مشروعا، أي ما يعادل 1%

فيما يلي مباشرة نحاول أن نقدم حسب القطاعات و بشيء من التفصيل الحصيلة الإنجازات هذه، والتي تحققت في إطار تنفيذ البرنامج الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004.

1- تحسين ظروف الحياة: في سياق تحقيق هذا الهدف، تم تسجيل حوالي 6929 مشروع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تم توزيعها على مختلف القطاعات التالية:[20]

- فيما يخص إنجازات السكن والتهيئة العمرانية، تم بناء حوالي 49000 مسكن، بعضها اجتماعي والآخر للبيع عن طريق الكرى.[21] كما تجدر الإشارة إلى أن هذا العدد من السكنات هو عبارة عن جزء فقط من إجمالي السكنات

التي تم إنجازها. ففي عام 2004 تم إنجاز حوالي 81 ألف مسكن مقابل 74 ألف مسكن لعام 2003. كذلك تم إعادة تأهيل حوالي 1552 مؤسسة اجتماعية.

- تم إنجاز حوالي 3300 كلم شبكة مياه الشرب، و76200 متر حفر الآبار، بناء وتهيئة 288 حنفية ريفية، وإنجاز حوالي 1640 كلم شبكة صرف المياه القدرة.

- تزويد حوالي 273130 بيت بالغاز، و76613 بيت ريفي بالكهرباء.

- تزويد مجمعات وقرى بحوالي 818 مركز هاتفي، أي وفر لها حوالي 316673 خط هاتفي.

- إعادة ترميم أغلبية المراكز البريدية واستحداث 145 وكالة بريدية و32 مصلحة تحصيل الضرائب.

- من أجل تطوير شبكة الطرقات والسكك الحديدية وفك العزلة عن مناطق وجهات ريفية عدة من أرض الوطن، فإنه تم تسجيل حوالي 1808 مشروعا متعلق بالأشغال العمومية و6 مشاريع تخص شبة السكك الحديدية، ومشروع فريد من نوعه على أرض الوطن، وهو ما يسمى بمدينة التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات بمدينة سيدي عبد الله الجديدة.

2- تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية: بهذا الصدد يمكن القول بأنه تم تحديث جزء معتبر من الشبكة الوطنية للطرقات البرية. بلغة الأرقام فقد تم تحديث وتطوير حوالي 1600 كلم منها.

- تم إنجاز 138 مشروع تتمثل في جسور وأنفاق و مداخل ومخارج الطرق السيارة.

- تم إنجاز كذلك لحوالي 2250 كلم طرق ولائية، وحوالي 4600 كلم طرق بلدية وقروية.

- إعادة تجديد مدرجات كل من مطار قسنطينة وجنات وتوغرت

- إنجاز ثلاثة موانئ للصيد، هي ميناء تيكزيرت وسلام ندر و المرسى.

- إنجاز أشغال من شأنها تحقيق الحماية لكل من ميناء الجزائر العاصمة وزرالدة وبومرداس وشر شال.

- الانطلاق في إنجاز مشروع 600 كلم سكك حديدية جديدة. تخص وآب / تبسه، ومشرية / بشار، ود موش / مشرية. وثلاثة مشاريع أخرى تخص كل من: سينا / أرزيو، وتبزي وزو / وادي عيسي, وتزويد شبكة السكك الحديدية للجزائر العاصمة بالكهرباء.

3- الأنشطة الإنتاجية:[22] فيما يتعلق بدعم الأنشطة الإنتاجية المختلفة، فإن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تضمن تسجيل 1668 مشروعا تخص الزراعة والصيد البحري معا. كما تضمن تسجيل 59 مشروعا تخص الصناعة. وتجدر الإشارة بأنه عند نهاية الفترة التي غطاها برنامج الإنعاش الاقتصادي تحققت إنجازات معتبرة وعدية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تمت زراعة حوالي ثلاثة ملايين نخلة تمر، و زرع مساحة حوالي 127 ألف هكتار فواكه مختلفة، ومساحة حوالي 38 ألف هكتار كرمة.

- توسع الزراعة البلاستيكية بمساحة حوالي 11 ألف هكتار. و وتم كذلك توسيع المساحات الزراعية المروية وفق نظام الرش المحوري بحوالي 75 ألف هكتار.

- كما تطور كل من الصناعات التحويلية وطاقات التخزين المبردة تطورا ملحوظا هي الأخرى. فعند نهاية 2004 بلغت الزيادة في المساحات التخزينية المبردة حوالي 590 ألف متر مكعب؛ وازداد عدد وحدات تكييف الحليب وعاصر الزيتون بحوالي 140 وحدة و120 وحدة على التوالي.

- هناك نشاط إنتاجي عرف تطورا ملحوظا، وهو تربية الدواجن. إذ ازداد عدد الوحدات المصغرة لتربيها بأكثر من أربعة ملايين وحدة وحوالي 456 ألف خلية نحل.

- أما في ميدان الري، فقد تم كذلك تعبئة حوالي 120 مليون متر مكعب من المياه، منها 30 سدا صغيرا، وإعادة تأهيل ثلاث مناطق أو مساحات زراعية مروية.

4- الصيد البحري: توجت الجهود المعتبرة التي بدلت في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في هذا المجال بتحقيق العديد من الإنجازات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تقديم دعم مالي مباشر يمكن المستفيدين منها من الحصول على بواخر صيد يبلغ عددها 63 وحدة، و81 باخرة صيد سردين. كما أن مثل هذا الدعم المالي المباشر مكن من إنجاز 8 مركبات تبريد ومخبرا واحدا و45 مشروع تجهيز، و17 مشروع تربية وتطوير الكائنات البحرية.

5- الإنتاج الصناعي: ركز برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في هدا الخصوص إعادة تأهيل العديد من المناطق الصناعية والوحدات الصناعية الإنتاجية. إذ تم إعادة تأهيل 21 منطقة صناعية و38 وحدة صناعية.

6- الموارد البشرية والحماية الاجتماعية: عند نهاية الفترة التي يغطيها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، تم على مستوى كل من قطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة والحماية الاجتماعية والشباب والثقافة تحقيق ما يلي:[23]

- تم إعادة تأهيل 5170 مؤسسة تابعة لقطاعي التربية الوطنية والتكوين المهني.

- تم إنجاز 53 ثانوية و55 مدرسة، و7 أكماليات، و300 مطعم مدرسي، 160 مؤسسة تضطلع بنظام نصف داخلي بالنسبة للمتمدرسين والمتربصين، 75 داخلية، 3600 مقعد بيداغوجي على مستوى التكوين وهنك 2500 مقعد بيدغوجي قيد الإنجاز.

- كما تم تجهيز حوالي 456 مجموعة تجهيزا تقنيا وبيداغوجيا، تجهيز 677 مؤسسة تعليمية بالإعلام الآلي.

- إنجاز 57300 مقعد بيداغوجي و30500 سرير

- تجهيز 84 ألف مقعد بيداغوجي و38400 سير

- تم اقتناء 1000 حاسوب من أجل القيام بتجهيزات تخص إنترنت وإنترانت

- إطلاق 10 مشروعات بحث علمي في ميدان التكنولوجيات الجديدة والإعلام والاتصال، وصناعة الأقمار الصناعية

- تم إعادة تأهيل 127 مستشفى، و142 مركز صحي، و299 قاعة علاج، و22 مركز طبي ــ بيداغوجي، و22 مركز إعادة تأهيل أعضاء جسم الإنسان، 32 مدرسة لصغار الصم والمكفوفين، و26 ملجئ للمسنين

والأشخاص المحتاجين إلى مساعدة، و7 مراكز لحماية الشباب، و3 مراكز للأشخاص الذين يعانون من نقص التنفس و مركزا نفسيا ــ بيداغوجيا

- إتمام عملية إنجاز كل من مستشفى وهران والشلف، والانطلاق في إنجاز مستشفيين في كل من مدينتي سطيف وخنشلة ومركزين لمكافحة السرطان في كل من عنابه وورقله.

- كذلك تم إنجاز 11 مركز صحي، و221 قاعة علاج، و6 مصالح استعجاليه

- اقتناء 67 سيارة إسعاف، و112 حافة صغيرة لصالح المؤسسات المتخصصة

- إعادة تأهيل 2259 مؤسسة رياضية وثقافية ــ تم إنجاز كذلك 263 مساحة ألعاب، و103 حوض سباحة، و6 مسابح نصف أولمبية، 67 مركز إعلامي، و59 دار شباب، و5 دور ثقافة، و45 مركز ثقافي ، و62 مكتبة

- تم التخلص من الأميونت من القاعة البيضاوية بالمركب الرياضي محمد بوضياف

7- حماية الوسط والبيئة: في إطار حماية البيئة والمحافظة عليها تم تسجيل عدد هام من المشاريع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي؛ بلغ عددها 799 مشروعا كلها تتعلق بحماية البيئة والتهيئة العمرانية. وقد تم إنجاز نسبة عالية جدا منها؛ يمكن تلخيصها فيما يلي:[24]

- حماية حوالي 2.5 مليون هكتار من السهول السهبية.

- الزراعة لأغراض رعوية شملت مساحة حوالي 60ألف هكتار.

- حفر 180 بئر، و330 نقطة ماء.

- فيما يخص حماية الأحواض المائية، تم تشجير 13 ألف هكتار، وإقامة 1100 كلم حواجز مضادة للرياح.
- كما تم شق وتهيئة 2360 كلم من المسالك والطرقات الجبلية والريفية.
- تهيئة 10 مزابل عمومية 10 مراكز لدفن النفايات الصلبة.
- تم تطهير عدة مدن ساحلية لا يقل عددها عن الخمسة.

هناك إنجازات أخرى لم يتم ذكرها تخص هذا الجانب ومختلف الجوانب الأخرى من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

الخاتمة:

نلخص من دراستنا للبرنامج الثلاثي 2001 - 204 لدعم الإنعاش الاقتصادي المتمثل أساسا في الإنفاق التجهيزي العمومي والذي كان الهدف الرئيسي منه هو سد العجز في النمو الاقتصادي المسجل خلال الفترة التي تلت توقيع اتفاقيات الدعم والتصحيح الهيكلي مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية. الهدف الذي تم السعي إلى تحقيقه من خلال برنامج للنفقات التجهيزية العمومية. إن أهم النتائج التي يمكن رصدها عند نهاية فترة البرنامج هي:

- أن توفر قوى اقتصادية داخلية هامة، منها: طاقات تمويلية هائلة، ملاءة مالية لم يسبق لها مثل في تاريخ الجزائر، تحسن الشروط المناخية والطبيعية؛ كل هذه العوامل وغيرها متضافرة ساهمت في تولد ديناميكية اقتصادية ذاتية إيجابية جدا لأنه من شأنها أن تضمن نوعا من النمو الاقتصادي المدعوم في الأمد المتوسط، ولماذا لا في الأمد الطويل.
- أن عدم التقدم في الإصلاح المالي، خاصة الجهاز المصرفي؛ ضف إلى ذلك تعثر عملية خوصصة القطاع العمومي وخاصة الوحدات الإنتاجية الصناعية من شأنه

أن يبقى في المستقبل يشكل قوة جذب خلفية للنمو الاقتصادي. وهذا ما يشكل عاملا سلبيا بالنسبة لتحسن مستوى المعيشة، لأن هذه القطاع الواسع بتعداد عماله يبقى يضغط على مؤشر مستوى الدخل الفردي نحو الانخفاض.

لا بد من المزيد من الإرادة السياسية وبالقدر الذي يتطلبه التقدم قدما بالإصلاحات السابقة الذكر نحو إتمامها؛ وإلا فإن إبقاء الأوضاع على ما هي عليه الآن من شأنه أن يبقي الديناميكية الاقتصادي التي تدب حاليا في الاقتصاد الوطني مرهونة باستمرار التحسن الذي تعرفه أسعار المحروقات. أي أن انخفاض أسعار النفط يبقى بمثابة "السيروم" الذي تتغذى عليه الديناميكية الاقتصادية وبالتالي النمو الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر.

الهوامش والإحالات:

[1] Rachid Benyoub, Annuaire économique et social, Algérie, état des lieux, édition Kalima communication, 2004, p. 19.

[2] République Algérienne démocratique et populaire, Programme de soutien à la relance économique à court et moyen terme, 2001 – 2004, avril 2001, p. 5.

[3] Abdelatif Benachenhou, Ministre des finances, Trois questions à monsieur le Ministre des finances, revue Z stratégique, n° 1, octobre 2004, pp. 12 – 13.

[4] République Algérienne démocratique et populaire, présentation du programme du gouvernement au conseil de la nation, réponses de monsieur le chef du gouvernement, 2 octobre 2000, p.5.

[5] République Algérienne démocratique et populaire, Bilan du programme de soutien de la relance économique, O.P.Cit, pp. 9 – 10.

[6] Banque d'Algérie, Rapport 2004, évolution économique et monétaire en Algérie, pp.28- 32.

[7] Abdelatif Benachenhou, o.p.cit.

[8] صابة مختار، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. حالة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر. رسالة ماجستير. المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، سنة 2006. ص 15.

[9] - république Algérienne démocratique et populaire, Programme de soutien à la relance économique à moyen et à long terme, o. p. cité pp. 12 – 28.

- C.N.E.S., Bilan du programme de soutien de la relance économique, septembre 2001 à décembre 2004, pp. 1 – 2.

[10] Rachid Benyoub, Annuaire économique et social, Algérie, état des lieux, édition Kalima communication, 2004, p. 19.

PDF-XChange
Click to buy NOW!
www.tracker-software.com

[11] - République Algérienne démocratique et populaire, Programme de soutien à la relance économique à moyen et à long terme. O.P.cit pp. 13 – 14.
- Rachid Benyoub, o.p.cit, p. 19.
[12] République Algérienne démocratique et populaire, Programme de soutien à la relance économique, op.cité, pp ; 15 – 16.
[13] République Algérienne démocratique et populaire, Bilan du programme de soutien de la relance économique, op. cit ; p. 18.
[14] o.p . cit, pp : 19 – 21.
- Conseil national économique et social, Bilan du programme de soutien de la relance économique, o.p. cité,p.2.
[15] République Algérienne démocratique et populaire, Programme de soutien à la relance économique à court et moyen terme, 2001 -2004, o.p.cit, p. 23.
[16]République Algérienne démocratique et populaire, Programme de soutien à la relance économique à court et moyen terme, 2001 – 2004, O.p. cité, p.24.
[17] République Algérienne démocratique et populaire, Programme de soutien à la relance économique, o.p. cité, p.26.
[18] République Algérienne démocratique et populaire, Bilan du programme de soutien de la relance
économique, o.p.cit, p.3.
[19] Conseil national 2conomique et social, bilan du programme de soutien de la relance économique, septembre 2001 – 3004, pp ; 4 – 5.
[20] Conseil national économique et social, Bilan du programme de soutien de la relance économique, septembre 2001 – 2004, p. 9.
[21] Banque d'Algérie, Evolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2004, p. 3
[22] Conseil national économique et social, Bilan du programme de soutien de la relance économique, septembre 2001 – 2004, p. 4.
[23] République Algérienne démocratique et populaire, Bilan du programme de soutien de la relance économique, op.cit ,pp. 7 – 8.
[24] République Algérienne démocratique et populaire, Bilan du programme de soutien de la relance économique, o.p.cit, pp. 5 – 6.